الفصل السابع

الولاية القضائية السياسية فى الولايات المتحدة

تعريف الولاية القضائية السياسية – المقصود بالولاية القضائية السياسية فى كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة – لا علاقة للقاضى السياسى فى أمريكا إلا بالموظفين العامين – وهو يقضى بالعزل من الوظيفة أكثر مما يقضى بأية عقوبة أخرى من العقوبات العادية – ومع ذلك فالولاية القضائية السياسية ، بالشكل الذى هى عليه فى الولايات المتحدة ، تعد على الرغم من لينها ، أو ربما بهذا اللين نفسه ، أداة قوية كل القوة فى أيدى الغالبية .

إن ما أقصده بالولاية السياسية القضائية إنما هو الحق المؤقت الذى يخول لهيئة سياسية أن تصدر أحكاماً قانونية . فلا جدوى من إدخال أية إجراءات استثنائية فوق العادة ، فى الحكومات الاستبدادية المطلقة ، ذلك لأن الأمير الذى باسمه يحاكم المذنبون يعتبر صاحب السيادة على المحاكم بقدر ما هو صاحبها على كل شىء آخر . ففكرة الناس الشائعة عنهم عن قوة سلطانه – فيما نفسها الضمان الكافى لاطمئنانه على ما يصدر من أحكام ، فالشىء الوحيد الذى يخشاه إنما هو إهمال شكليات العدالةالخارجية ، والإساءة إلى شرف سلطته من جراء الرغبة فى تقويتها . أما فى أكثر البلاد الحرة حيث لا يمكن أن يكون للأغلبية ذلك التأثير نفسه الذى للملك المستبد على المحاكم ، فقد كان يعهد فى بعض الأحيان بالسلطة القضائية مؤقتاً إلى ممثلى الشعب . وقد رؤى أن إدماج وظائف السلطات المختلفة إدماجاً مؤقتاً أفضل من أن تنتهك حرمة مبدأ وحدة الحكومة الضرورى .

وقد أنشأت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة هذه الولاية القضائية السياسية بقانون . ومن المهم أن نرى أن كل أمة من الأمم الثلاث الكبرى استخدمت هذه الولاية استخداماً يختلف عن الأخرى . ففى إنجلترا وفرنسا يعد مجلس اللوردات فى الأولى ومجلس الأعيان فى الثانية أعلى محكمة جنائية ، وهما وإن كانا لا ينظران القضايا السياسية كلها فلهما الأهلية لنظرها كلها ، فثم هيئة سياسية أخرى لها الحق فى أن ترفع القضية أمام مجلس الأعيان . والفارق الوحيد بين الدولتين من هذه الناحية أن مجلس العموم فى إنجلترا يستطيع أن يتهم من يشاء أمام مجلس اللوردات . أما فى فرنسا فمجلس النواب لا يستطيع أن يلجأ إلى طريقة الاتهام هذه إلا ضد الوزراء فحسب . هذا وفى قدرة المجلس الأعلى فى كل من إنجلترا وفرنسا أن يستخدم جميع قوانين العقوبات الموجودة فى الدولة لمعاقبة المجرمين .

وفى الولايات المتحدة ، كما هو الشأن فى أوربا ، يخول لأحد مجلسى التشريع أن يوجه التهمة ، وللمجلس الآخر إصدار حكمه فيها . فمجلس النواب يستدعى المتهم إلى المحاكمة ،

ومجلس الشيوخ يقوم بمعاقبته ، إلا أن مجلس الشيوخ لا يستطيع أن يحاكم سوى الأشخاص الذين يرفع مجلس النواب القضية عليهم أمامه . ويجب أن يكون هؤلاء الأشخاص من طبقة الموظفين العامين . وعلى هذا تكون ولاية مجلس الشيوخ أضيق من ولاية مجلس الأعيان فى فرنسا ، على حين أن حق مجلس النواب الأمريكى فى توجيه التهمة أعم مما لمجلس النواب فى فرنسا . ولكن الفارق الكبير بين أوربا وأمريكا هو أن المحاكم السياسية فى أوربا تستطيع أن تطبق كل مواد قانون العقوبات ، أما فى أمريكا ، فإنها ، بعد أن تكون قد جردت المذنب من وظيفته الرسمية ، وأعلنت على الملأ كله أنه لم يعد أهلا لتولى أية وظيفة عامة أخرى فى المستقبل ، تنتهى ولايتها وتبدأ ولاية المحاكم العادية .

لنفرض مثلا أن رئيس الولايات المتحدة ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، فمجلس النواب يوجه التهمة إليه ، ومجلس الشيوخ يعزله من وظيفته ، ثم بعد ذلك يجب أن تجرى محاكمته على أيدى محلفين يستطيعون وحدهم أن يحرموه حريته ، أو يقضوا عليه بالإعدام . فهذا يوضح لنا تمام الإيضاح الموضوع الذى نحن بصدده ، فالولاية السياسية التى أقامتها قوانين أوربا إنما قصد بها التمكن من الوصول إلى كبار المجرمين مهما كان نسبهم وأصلهم ومهما كانت مرتبتهم وسلطتهم فى الدولة . ولهذا الغرض أعطيت كل سلطات المحكمة مؤقتاً إلى مجلس سياسى عظيم ، وعندئذ يتحول المشترع إلى قاض ويطلب منه أن يبرهن على قيام الجريمة ويصنفها ، ويعاقب عليها . وإذا كان له كل ما للقاضى من سلطة فقد فرضت عليه كل الواجبات المطلوبة من ذلك المنصب السامى ، فيطلب منه مراعاة جميع شكليات العدالة . فعندما يحاكم موظف عام أمام محكمة سياسية فرنسية أو إنجليزية ووجد مديناً ، فالحكم يجرده بطبيعة الحال من وظائفه ، وقد يعلن أنه غير أهل لمزاولتها أو غيرها فى المستقبل . ولكن الخطر السياسى يجىء فى هذه الحالة نتيجة الحكم وليس بالحكم ذاته . ففى أوربا إذن يكون حكم المحكمة السياسية حكماً قضائياً ، وليس إجراءً إدارياً . أما فى الولايات المتحدة فالأمر على العكس من ذلك . وعلى الرغم من أن حكم مجلس الشيوخ قضائى فى شكله لأن أعضاء مجلس الشيوخ مضطرون إلى اتباع قواعد المحكمة وشكلياتها ، وعلى الرغم من أنه قضائى أيضاً من حيث البواعث التى بنى عليها لأن مجلس الشيوخ مضطر عادة إلى أن يعتبر أى انتهاك لحرمة القانون العام أساساً لحكمه الذى يقضى به ، ومع ذلك فالحكم السياسى يعد عملاً إدارياً أكثر منه قضائياً . فإن كانت نية المشترع الأمريكى أن يخول لهيئة سياسية سلطة قضائية كبرى حقاً ، لما كان عمله هذا مقصوراً على الموظفين العامين ، إذ لا يمكن أن يكون لألد أعداء الدولة أى وظيفة عامة . ويصدق هذا بوجه خاص فى الجمهوريات ، حيث للتأثير الحزبى أكبر الأثر وحيث تزداد قوة كثيرين من الزعماء من جراء أنهم لا يمارسون سلطة شرعية .

فلو قصد المشترع الأمريكى إعطاء المجتمع نفسه وسائل لمنع الجرائم الكبرى عن طريق

الخوف من العقاب بحسب ما جرت عليه العدالة العادية لأعطيت جميع مصادر قانون العقوبات إلى المحاكم السياسية ، ولكنه لم يعطها سوى سلاح قاصر لايمكن أن يصل إلى أخطر المجرمين . فالرجال الذين يرمون إلى قلب القوانين كلها رأساً على عقب لايحتمل أن يتحرجوا من خطر سياسى .

الغرض الرئيسى الذى ترمى إليه الولاية التشريعية السياسية فى الولايات المتحدة هو إذن انتزاع السلطة ممن أساء استخدامها ، وحرمانه من توليها مرة أخرى . ولا يخفى أن هذا الإجراء إدارى تؤيده شكليات حكم قضائى . لقد أوجد الأمريكيون من هذا الأمر نظاماً مختلطاً ، فقد أحاطوا القرار الذى يقضى بعزل موظف عام بجميع الضمانات الخاصة بمحاكمة سياسية ، وجردوا الأحكام السياسية من أقسى عقوباتها . فكل حلقة من حلقات هذا النظام يمكن أن نصل إليها من هذه النقطة ، وندرك فى الحال السبب الذى جعل الدساتير الأمريكية تخضع جميع الموظفين المدنيين لولاية مجلس الشيوخ ، على حين تعفى العسكريين من هذه المحكمة على الرغم من أن جرائمهم قد تكون أشنع . هذا ، ولا يمكن أن يقال عن أى موظف مدنى أمريكى إنه قابل للنقل من وظيفته ، فثم من لايمكن نقلهم من وظيفتهم ، وثم آخرون اختيروا للعمل مدة محددة لايمكن تقصيرها ، فكان من الضرورى أن يحاكموا جميعاً كى يجردوا من سلطاتهم . أما الضباط العسكريون فيحتمدون على أكبر موظف فى الولاية وهو نفسه موظف مدنى ، فالقرار الذى يدينه صفعة لهم جميعاً فى الوقت نفسه .

فإن وازنّا الآن بين النظامين الأمريكى والأوربى لوجدنا فروقاً تبعث على الدهشة من حيث ما يترتب على كل منهما من نتائج فعلاً ، أو ما يمكن أن يترتب . فولاية الهيئات السياسية فى فرنسا وإنجلترا تعد أمراً غير عادى لايستخدم إلا بقصد إنقاذ المجتمع مما يتهدده من أخطار كبرى . لست أنكر أن هذه المحاكم بالشكل الذى تكونت به فى أوربا تعتدى على حرية المبدأ المحافظ بتقسيم السلطات فى الدولة ، وتهدد باستمرار حياةَ المواطن وحرياته . وليست الولاية السياسية نفسها فى الولايات المتحدة بمعادية لتقسيم السلطات إلا بشكل غير مباشر ، فهى لايمكن أن تهدد حياة المواطن ، ولا هى بقوة مسلطة على رؤوس الجماعة كلها ، كما هى الحال فى أوربا ، لأنها لاتمس إلا الذين خضعوا باختيارهم لسلطانها بقبولهم الوظيفة وهى فى الوقت نفسه أقل شناعة ، وأضعف نجوعاً . والحق أن مشرعى الولايات المتحدة لم يعدوها علاجاً متطرفا لشرور المجتمع العنيفة ، بل عدوها وسيلة من وسائل الحكم العادية ، ولعل تأثيرها من هذه الوجهة أكبر من الهيئة الاجتماعية فى أمريكا منه فى أوربا ، فيجب ألا يخدعنا لين التشريعات الأمريكية الظاهر فى كل ما يتعلق بالولاية السياسية .

فيلاحظ أولاً ، أن المحكمة التى تصدر حكماً فى الولايات المتحدة تتكون من نفس

العناصر ، وتخضع لنفس المؤثرات التى تتكون منها ، وتخضع لها الهيئة التى توجه التهمة إلى المذنب ، وهذا ما يجعل لميول الأحزاب الانتقامية دافعاً تصعب مقاومته . فإن كان القضاة فى الأمور السياسية لايستطيعون فى أمريكا أن يوقعوا عقوبات صارمة كالتى يحكم بها القضاة فى أوربا ، فإن فرص تبرئة المذنب التى أمامهم أقل . وإن كانت الأحكام التى يصدرونها أقل شناعة فإنها أحكام مؤكدة ، ولا مفر منها . إن الغرض السياسى من المحكمة السياسية فى أوربا هو معاقبة المذنب ، أما الغرض منها فى أمريكا فتجريده من سلطته ، ومن ثم أمكن اعتبار الحكم السياسى فى أمريكا إجراء وقائياً ، وليس ما يدعو لتقييد القضاة بحدود تعاريف قانون الجنايات وبحرفيته الدقيقة . فليس ثمة شيء مزعج فى القوانين الأمريكية أكثر من الغموض الذى يغشى وصف الجرائم السياسية بمعناها الصحيح . فالمادة الثانية من الفقرة الرابعة من دستور الولايات المتحدة تنص على أن « الرئيس ونائبه وسائر الموظفين المدنيين فى الولايات المتحدة يعزلون من وظائفهم عند اتهامهم والحكم عليهم بالخيانة أو بالرشوة ، أو بأية جريمة أخرى كبيرة ، أو بأية جنحة كذلك » بل إن كثيراً من دساتير الولايات المتحدة لأشد غموضاً من دستور الاتحاد نفسه ، فدستور مساتشوستس ينص « على أن يحاكم الموظفون العامون على سوء سلوكهم وسوء إدارتهم » . وينص دستور فرجينيا على « أن جميع الموظفين المدنيين الذين يقترفون جرائم ضد الحكومة كالتعسف فى الإدارة أو قبول الرشى أو أية جريمة أخرى كبيرة يحاكمون أمام مجلس النواب » .. وفى بعض الولايات لايحدد الدستور الجرائم التى تعرض الموظفين العامين لمسئولية غير محددة . وإنى لأجرؤ وأقول أن رفق القوانين الأمريكية هو نفسه الذى جعل هذه القوانين فظيعة من هذه الناحية . وقد ذكرت من قبل أن عزل الموظف من وظيفته فى أوربا والحكم عليه بأنه غير أهل للقيام بواجباته السياسية هما من نتائج العقاب الذى سيوقع . أما فى أمريكا فهما يكونان العقوبة ذاتها . والنتيجة أن المحاكم السياسية فى أوربا قد خولت سلطات هائلة حتى صارت هذه المحاكم تخشى استخدامها ، وصار الخوف من الإسراف فى العقاب يمنعها من أن تعاقب أحداً . ولكن لاأحد فى أمريكا يتردد فى أن يوقع عقوبة ، لاتنزعج منها الإنسانية . فالحكم على خصم سياسى بالموت كى يجرده من سلطته إنما هو ارتكاب الأمر الذى يلعنه العالم أجمع ويصفه بأنه اغتيال مريع . أما إعلان ذلك الخصم بأنه قد أصبح غير جدير بممارسة تلك السلطة وتجريده منها ، دون أن يضار فى حياته أو فى عضو من أعضائه فيبدو أنه نتيجة عادلة للخصومة . ولكن هذا الحكم الذى يسهل النطق به كل السهولة ليس بالحكم الذى يعد أقل قسوة بالنسبة للكثرة من الناس الذين يوقع عليهم . وليس من شك فى أن كبار المجرمين قد يواجهون قسوته ، ولكن المذنبين العاديين يخشونه من حيث إنه حكم يقضى على مركزهم فى هذه الدنيا ، ويثلم شرفهم ويقضى عليهم بخمول فاضح أشد وقعاً من الموت نفسه . أما فى الولايات المتحدة فالنفوذ الذى تمارسه ولاية الهيئات

السياسية القضائية على تقدم المجتمع وترقيه ، يزداد قوة كلما بدا أقل رهبة . فهو لايجبر المواطن مباشرة ولكنه يجعل الغالبية أكثر استبداداً بمن فى أيديهم السلطة . فهو لايعطى التشريع سلطة واسعة لاحد لها ، ولا تستخدم إلا فى الأزمات الشديدة ، ولكنه يوجد نفوذاً معتدلاً ومنتظماً يتيسر استخدامه فى كل وقت من الأوقات . أما إذا انقضت السلطة فإنها من جهة أخرى يمكن أن تستخدم بشكل أيسر ، كما أن إساءة استخدامها تكون أسهل . فالأمريكيون ، بمنعهم المحاكم السياسية من توقيع عقوبات قضائية ، يبدو أنهم قد تحاشوا أسوأ عواقب الاستبداد فى التشريع ، لاالاستبداد نفسه . ولست واثقاً من أن الولاية القضائية السياسية بالصورة التى هى عليها فى الولايات المتحدة ليست ، بعد مراعاة كل الظروف ، بأفظع الأسلحة التى وضعت فى أيدى أغلبية ما . فعندما تأخذ الجمهورية فى التدهور والانحطاط يسهل التحقق من صدق هذه الملاحظة ، بمعرفة إن كان عدد المحاكمات السياسية قد ازداد فعلا .